



أرباح مهددة بالانحياز

## حظر هواوي يمنح اليابان فرصتها لنشر تقنية 5 جي في أوروبا

### تزايد طموحات طوكيو من بوابة لندن للاستحواذ على حظوظ بكين في السوق

وستعقد وزارة الاتصالات اليابانية اجتماعاً لفريق من الخبراء لمناقشة استراتيجية تطوير شبكة للهاتف المحمول من الجيل السادس، ما يعني أن اليابان دخلت مبكراً على خط المنافسة مع الصين لامتلاك هذه التكنولوجيا.

وكانت وزارة العلوم والتكنولوجيا الصينية أعلنت نهاية 2019 إنشاء مركزين بحثيين تكنولوجيايين هدفهما تطوير وإبتكار الجيل السادس من جانبها تعهدت شركات الاتصالات الرئيسية في كوريا الجنوبية الأسبوع الماضي باستثمار ما يصل إلى 25.7 تريليون وون (21.4 مليار دولار أميركي) لإنشاء البنية التحتية لشبكات جي 5 للاتصالات على مستوى البلاد بحلول عام 2022.

### لندن تطالب من اليابان المساعدة في إنشاء شبكة الجيل الخامس، بعد استبعادها لهواوي الصينية

ووفقاً لما ذكرته وزارة العلوم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فقد وافقت شركات الاتصالات الثلاث الرئيسية في البلاد وهي شركة أس كي تيليكوم، وكوي تي، وال جي يو بس على ضخ الاستثمارات في إنشاء البنية التحتية لشبكة الجيل الخامس للاتصالات على مدى العامين المقبلين.

وتريد إدارة الرئيس دونالد ترامب أن يفرض الاتحاد الأوروبي قيوداً أكثر صرامة على كبرى الشركات المصنعة لمعدات اتصالات في العالم، في الوقت الذي توسع فيه هواوي تواجدها في جميع أنحاء أوروبا.

والتسعت دائرة الصراعات بين واشنطن وبينك بعد الاتهامات الأميركية بأن الصين لم تقم بالحقيقة الكاملة حول أسباب تفشي فيروس كورونا في العالم، وأظهر ترامب نرجسية خلال تعليقه على القرار البريطاني، حيث قال «أقنعنا الكثير من الدول، فعملت ذلك بنفسه، لا تستخدموا هواوي لأننا نعتقد أنها غير آمنة وتشكل خطراً أمنياً».

وانتقدت بكين هذا الأمر، وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية هوا تشونغ إن «القرار ينتهك مبادئ التجارة الحرة والسوق ويضر بالثقة المتبادلة والتعاون البريطاني الصيني».

وأضافت أن «القرار يمثل تهديداً كبيراً لسلامة الاستثمارات الصينية في المملكة المتحدة. الأمر يتعلق بثقتنا في ما إذا كان يمكن أن تستمر السوق البريطانية مفتوحة وعادلة وغير تمييزية».

ويقول محللون إن الخطوة تعكس تأثير العقوبات الأميركية الجديدة على تكنولوجيا الرقاقات، والتي ترى لندن أنها تؤثر على قدرة هواوي على أن تظل مورداً موثوقاً به.

عادت طوكيو بقوة إلى سباق تطوير تقنيات الجيل الخامس من بوابة بريطانيا غداة حظر عملاق التكنولوجيا الصيني هواوي في أوروبا تبعاً للعقوبات الأميركية ما فتح شهية اليابان إلى استغلال الفرصة حتى لا تضعيها والعودة إلى السباق وإحياء آمجها ما يزيد لهيب المنافسة العالمية ويهدد حصص بكين في سوق الاتصالات.

طوكيو - قطعت اليابان الطريق على هواوي الصينية الرغبة في الهيمنة على سباق تقنيات الجيل الخامس بعد استقباليها طلب مساعدة من لندن لإنشاء شبكة "جي 5" ما يفتح المجال أمام استعادة طوكيو دورها الريادي في المجال التقني الذي تربعت عليه الصين التي مزجت في منتجاتها بين الجودة والكلفة والمعولة وكوريا التي تميزت بنسق تطور متسارع.

ويستعد العالم لهيب منافسة محتدمة حيث تتسابق البلدان في جميع أنحاء العالم لطرح شبكات الجيل الخامس اللاسلكية، والتي يمكن أن توفر سرعات للبيانات أسرع 20 مرة على الأقل من الجيل الرابع ووعدهم بالتكنولوجيا الجديدة مثل السيارات ذاتية القيادة والواقع المعزز والروبوتات، وأوردت صحيفة نيكسي اليابانية، الأحد، أن المملكة المتحدة طلبت من اليابان المساعدة في إنشاء شبكة الجيل الخامس "جي 5"، بعد قرارها باستبعاد شركة التكنولوجيا الصينية العملاقة هواوي.

وحظرت المملكة المتحدة، الثلاثاء عملاق التكنولوجيا الصيني هواوي وتسيطر ثلاث شركات هواوي وإريكسون ونوكيا على ما يقرب من 80 في المئة من سوق المحطات الأساسية لشبكة جي 5 العالمية، بينما تسيطر شركتا "ناك" و"فيجوتسي" على أقل من 1 في المئة.

وعلى الرغم من أن إريكسون ونوكيا مهيمنتان في بريطانيا خلال الوقت الحاضر، فقد تتمكن الشركات اليابانية من توسيع حصتها السوقية في البلاد، إذا تمكنت من تلبية متطلبات الجودة وتقديم منتجات منخفضة التكلفة.

وحققت الصين في السنوات الأخيرة طفرة في مجال التكنولوجيا ونجاحاً كبيراً في خوارزميات الذكاء الاصطناعي والتعرف على الوجوه والقيادة الذاتية والروبوتات، واكتسبت مزايا تكنولوجية تمكنها من أن تقود أوروبا وأمريكا واليابان وكوريا الجنوبية في المجال التقني.

ولا تقتفي اليابان بوضع أسس شبكات الجيل الخامس في دول تتعاون معها على الصعيد التقني بل هي عازمة على المضي قدماً من خلال تخطيها لطرح شبكات الجيل السادس جي 6 بحلول عام 2030.

وتسعى الحكومة اليابانية إلى أخذ زمام المبادرة في تطوير شبكة الجيل السادس من خلال بدء المناقشات مع قطاعات حكومية وخاصة لتطوير التقنية الواعدة والثورية في وقت مبكر.

ويعتبر خبراء أن التكنولوجيا الجديدة ستكون أسرع بعشرة أضعاف من تقنية الجيل الخامس.

طوكيو - قطعت اليابان الطريق على هواوي الصينية الرغبة في الهيمنة على سباق تقنيات الجيل الخامس بعد استقباليها طلب مساعدة من لندن لإنشاء شبكة "جي 5" ما يفتح المجال أمام استعادة طوكيو دورها الريادي في المجال التقني الذي تربعت عليه الصين التي مزجت في منتجاتها بين الجودة والكلفة والمعولة وكوريا التي تميزت بنسق تطور متسارع.

ويستعد العالم لهيب منافسة محتدمة حيث تتسابق البلدان في جميع أنحاء العالم لطرح شبكات الجيل الخامس اللاسلكية، والتي يمكن أن توفر سرعات للبيانات أسرع 20 مرة على الأقل من الجيل الرابع ووعدهم بالتكنولوجيا الجديدة مثل السيارات ذاتية القيادة والواقع المعزز والروبوتات، وأوردت صحيفة نيكسي اليابانية، الأحد، أن المملكة المتحدة طلبت من اليابان المساعدة في إنشاء شبكة الجيل الخامس "جي 5"، بعد قرارها باستبعاد شركة التكنولوجيا الصينية العملاقة هواوي.

وحظرت المملكة المتحدة، الثلاثاء عملاق التكنولوجيا الصيني هواوي وتسيطر ثلاث شركات هواوي وإريكسون ونوكيا على ما يقرب من 80 في المئة من سوق المحطات الأساسية لشبكة جي 5 العالمية، بينما تسيطر شركتا "ناك" و"فيجوتسي" على أقل من 1 في المئة.

وعلى الرغم من أن إريكسون ونوكيا مهيمنتان في بريطانيا خلال الوقت الحاضر، فقد تتمكن الشركات اليابانية من توسيع حصتها السوقية في البلاد، إذا تمكنت من تلبية متطلبات الجودة وتقديم منتجات منخفضة التكلفة.

وحققت الصين في السنوات الأخيرة طفرة في مجال التكنولوجيا ونجاحاً كبيراً في خوارزميات الذكاء الاصطناعي والتعرف على الوجوه والقيادة الذاتية والروبوتات، واكتسبت مزايا تكنولوجية تمكنها من أن تقود أوروبا وأمريكا واليابان وكوريا الجنوبية في المجال التقني.

ولا تقتفي اليابان بوضع أسس شبكات الجيل الخامس في دول تتعاون معها على الصعيد التقني بل هي عازمة على المضي قدماً من خلال تخطيها لطرح شبكات الجيل السادس جي 6 بحلول عام 2030.

وتسعى الحكومة اليابانية إلى أخذ زمام المبادرة في تطوير شبكة الجيل السادس من خلال بدء المناقشات مع قطاعات حكومية وخاصة لتطوير التقنية الواعدة والثورية في وقت مبكر.

ويعتبر خبراء أن التكنولوجيا الجديدة ستكون أسرع بعشرة أضعاف من تقنية الجيل الخامس.

## الجزائر تستكشف ثروة المناجم المنسية للخروج من الأزمة المالية

### الغموض يكتنف مصير اتفاقية الاستغلال المشترك لمنجم غار جبيلات مع الصين

يدعو عليه لتغطية الحاجيات الوطنية، وخفض واردات البلاد من الحديد، واستحداث مناصب شغل في المنطقة.

وكانت الجزائر قد باشرت حينها مفاوضات مع الصين بهدف إطلاق مجمع مشترك لاستغلال الموقع المنجمي لغار جبيلات، وتم إجراء محادثات بين الحكومة الجزائرية آنذاك مع شركاء صينيين ومختصين في تكنولوجيات الحديد والصلب والنقل بالسك الحديدية.

وذكر وزير الصناعة والمناجم السابق عبدالسلام بوشوارب، أن "الدراسات الأولية سمحت لنا بإيجاد أفضل طريقة لتخفيض نسبة الفسفور في الحديد.. نحن الآن بصدد إطلاق مرحلة جديدة لتجسيد نتائج هذه الدراسة في الميدان والضي قدما في تنفيذ المشروع".

### نحو استغلال ثروات منجم غار جبيلات للحديد، ومنجم الزنك والرصاص ببجاية، ومشروع الفوسفات بتبسة، ومناجم الذهب

كما تضمنت المحادثات المذكورة إطلاق مشروع سكة جديدة تربط الموقع المنجمي بأقصى الجنوب الغربي ( تيندوف)، إلى غاية الشمال الغربي على مسافة 950 كلم، وهو الخط الذي يستغل في نقل الحديد المستخرج عبر مدينة بشار، نحو المركبات الصناعية للحديد والصلب بكل من وهران وجيجل وعنابة لأغراض التحويل الصناعي.

وكان مدير المناجم بوزارة الصناعة والمناجم مراد حنفي قد أكد العام الماضي أن الجزائر تريد إعطاء دفع جديد لتنمية قطاع المناجم حتى يتمكن من الاضطلاع بدور هام في الاقتصاد المحلي.

وشدد على ضرورة تكثيف جهود الجزائر عبر إقرار جملة من الإصلاحات لتتضمن الثروات المنجمية للبلد لصالح المعاملين الخواص والعموميين والمحلين.

وفي سياق تسهيل خطط استثمار الثروات المنجمية يسمح التشريع المنجمي باستكشاف وتطوير واستغلال الثروات المعدنية عن طريق رؤوس أموال خاصة حيث أن العديد من البرامج تهدف إلى تحسين استغلال الثروات ذات القيمة المضافة العالية في الاقتصاد.

وتواجه الحكومة حالة غليان شعبي في ظل غياب خطط واضحة قادرة على استيعاب متطلبات المواطنين، وخاصة الفقراء، الذين يربحون تحت أعباء التهميش وارتفاع الأسعار وتراجع قدراتهم المعيشية.

وتعيش الجزائر أزمة اقتصادية منذ 2014 جراء تراجع أسعار النفط في السوق الدولية. ولم تفلح السياسات الحكومية التي تلت ذلك في معالجة الأزمة المستفحلة رغم مكابرة المسؤولين بأن الأوضاع تحت السيطرة.

ولذلك تتزايد الشكوك في فرص نجاح محاولات السلطات لتحفيز النمو الاقتصادي بعيداً عن عوائد صادرات النفط، في ظل استمرار ارتباكها في حل المشاكل المزمنة.

دفعت الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالجزائر منذ انهيار أسعار النفط في صانفة العام 2014، والتداعيات التي أفرزتها الجائحة الصحية على الاقتصاد المحلي، إلى البحث عن بدائل جديدة، فقررت البلاد اللجوء إلى استغلال ثروة المناجم من أجل مواجهة التحديات الضاغطة، خاصة مع التآكل التدريجي لرصيد النقد الأجنبي.

بين شركة سوناطراك وشركة استرالية، لكنه يجهل مصير وكميات الذهب المستخرج من المنطقة.

كما عانت مناجم تبسة وبجاية وحتى غار جبيلات، الذي يعتبر من أكبر الاحتياطات في العالم، من تذبذب في الاستغلال والاستكشاف، قبل أن يتم التخلي عنها نهائياً، ثم العودة في العام 2014 للحديث عن دراسات وتحليل في منجم غار جبيلات تحسباً للمشروع في استغلاله، إلا أن النتائج تبقى مجهولة بسبب سقوط حكومة عبدالعزيز بوتفليقة، وقرار وزير الصناعة والمناجم السابق عبدالسلام بوشوارب، بسبب تهم فساد تلاحقه.

ولم يشر بيان مجلس الوزراء إلى مصير الدراسات والاتفاقيات المبرمة خلال السنوات الماضية بين الحكومة الجزائرية وعدد من مكاتب الدراسات وشركات أجنبية، منها شركة صينية كان يرجح أن تدخل كشريك في مشروع غار جبيلات الضخم، وخاصة أن إكتمالات تصديره كانت تتطلب شق خط سكة حديدية من تيندوف إلى غاية موانئ الشمال في تلمسان وهران.

ويبدو أن تجاهل البيان لمصير الدراسات والاتفاقيات المبرمة في السابق مع الصينيين، يصب في اتجاه إمكانية مراجعتها من طرف الحكومة، لكن يستبعد أن يكون الشريك الجديد من خارج الصين أو فرنسنا، قياساً بالتقارب المسجل بين الجزائر وبين البلدين المذكورين.

وكان اتفاق قد أبرم منذ أربع سنوات، بالشراكة بين الوكالة الوطنية للشعاعات المنجمية والشركة الوطنية للحديد والصلب فيرال حول تمويل دراسات الجدوى لمنجم غار جبيلات بتندوف، التي أسندت إلى مكتب دراسات أجنبي، تحسباً للمشروع في استغلاله، بين سوناطراك النفطية والمجمع الصناعي لإسمنت الجزائر جيكا ومجمع مناجم الجزائر مثال فضلاً عن شركة سيدار.

ولكن التطورات السياسية التي عاشتها البلاد خلال السنوات الأخيرة، لاسيما بعد تفجر الاحتجاجات السياسية في فبراير العام الماضي ورحيل سلطة بوتفليقة بعد إلغاء الاستحقاقات الانتخابية التي كانت مبرمجة آنذاك، عطلت المشروع المذكور.

وتطرح الأوساط الاقتصادية الجزائرية تساؤلات حول ما إذا كانت حكومة عبدالعزيز جراد ستواصل العمل فيه بناء على المعطيات المتوفرة أم أنها ستعيد كل شيء من جديد، ولاسيما أن الدراسات يفترض أن تكون جاهزة الآن بما أن المهلة المتفق عليها في الاتفاق حددت آنذاك بحوالي 18 شهراً.

وإلى جانب صعوبات النقل والتحويل التي تتكثف للمشروع، فإن عوائق فنية تطرح مشاكل فنية في الاستغلال بسبب احتواء الحديد الخام في المنجم على نسبة كبيرة من الفسفور والزنك تجعل استغلاله محدود المردودية، إلا أنه كان

وذكر وزير المناجم محمد عرقاب، في تصريح للتلغزيون الحكومي، أن الحكومة قررت إسناد مهمة استغلال واستكشاف مادة الذهب في محافظة تمنراست والمناطق المجاورة إلى تعاونيات شبابية لاحتواء البطالة المتفشية هناك كمرحلة أولى، وفي المرحلة الثانية يتم إبرام عقود شراكة بين شركة أجيور الحكومية المحتكرة للقطاع، وبين شركات رائدة في هذا المجال.

وتعرضت الثروة المذكورة خلال السنوات الماضية لاستنزاف بسبب الاستغلال العشوائي لشبكات مختصة، تقوم باستخراج مادة الذهب وتحويلها إلى عدة أسواق ودول أجنبية، مما الحق أضراراً لاقتة بالمادة التي ظلت محل تجاهل رغم الاتفاق المبرم في مطلع الألفية

ويعرض الثروة المذكورة خلال السنوات الماضية لاستنزاف بسبب الاستغلال العشوائي لشبكات مختصة، تقوم باستخراج مادة الذهب وتحويلها إلى عدة أسواق ودول أجنبية، مما الحق أضراراً لاقتة بالمادة التي ظلت محل تجاهل رغم الاتفاق المبرم في مطلع الألفية

ويعرض الثروة المذكورة خلال السنوات الماضية لاستنزاف بسبب الاستغلال العشوائي لشبكات مختصة، تقوم باستخراج مادة الذهب وتحويلها إلى عدة أسواق ودول أجنبية، مما الحق أضراراً لاقتة بالمادة التي ظلت محل تجاهل رغم الاتفاق المبرم في مطلع الألفية

صابر بليدي

الجزائر - لجات الجزائر إلى الاستثمار

في قطاع المناجم لتعويض الخسائر التي يسجلها الاقتصاد في أعقاب انهيار أسعار النفط وما انجر عنه من أرباب للموازنة العامة، ما طرح شكوكاً حول مصير اتفاقيات مع الصين كانت قد أبرمت في الغرض حيث تكشف تحركات السلطات الجديدة عن إمكانية مراجعتها للقطاع واستثمارها فيه لتحفيز النمو.

وقرر مجلس الوزراء الجزائري الأخير اللجوء إلى الثروات المنجمية من أجل تعويض الخسائر التي سجلها الاقتصاد الجزائري، بسبب التقلص غير المسبوق لمداخيل البلاد نتيجة تهاوي أسعار النفط فضلاً عن انعكاسات وباء كورونا، وذلك في إطار ما سمي بخطة الإنعاش الاقتصادي، وخاصة أن التوقعات تذهب إلى تسجيل سلبى يقدر بأكثر من ستة في المئة خلال العام الجاري.

وكلفت وزارة المناجم المستحدثة في التعديل الحكومي الأخير، بوضع برنامج يستهدف استغلال الثروات المنجمية في البلاد، وعلى رأسها منجم غار جبيلات للحديد، بأقصى الجنوب الغربي للبلاد، ومنجم الزنك والرصاص بواء أميزور بمحافظة بجاية، ومشروع الفوسفات بالعوينات بمحافظة تبسة، فضلاً عن مناجم الذهب في محافظة تمنراست في أقصى الجنوب.

ويأتي رهان الحكومة الجزائرية على استغلال الثروات المنجمية في البلاد، من أجل توفير مصدر جديد للخزينة العمومية وتعويض خسائر النفط بعد سنوات من الإهمال لتلك الثروات وتغيب متعمد من طرف المخططات الاقتصادية السابقة، خاصة خلال ما كان يعرف بـ"سنوات الأريحية المالية للنفط".

ويأتي رهان الحكومة الجزائرية على استغلال الثروات المنجمية في البلاد، من أجل توفير مصدر جديد للخزينة العمومية وتعويض خسائر النفط بعد سنوات من الإهمال لتلك الثروات وتغيب متعمد من طرف المخططات الاقتصادية السابقة، خاصة خلال ما كان يعرف بـ"سنوات الأريحية المالية للنفط".

ويأتي رهان الحكومة الجزائرية على استغلال الثروات المنجمية في البلاد، من أجل توفير مصدر جديد للخزينة العمومية وتعويض خسائر النفط بعد سنوات من الإهمال لتلك الثروات وتغيب متعمد من طرف المخططات الاقتصادية السابقة، خاصة خلال ما كان يعرف بـ"سنوات الأريحية المالية للنفط".

ويأتي رهان الحكومة الجزائرية على استغلال الثروات المنجمية في البلاد، من أجل توفير مصدر جديد للخزينة العمومية وتعويض خسائر النفط بعد سنوات من الإهمال لتلك الثروات وتغيب متعمد من طرف المخططات الاقتصادية السابقة، خاصة خلال ما كان يعرف بـ"سنوات الأريحية المالية للنفط".

ويأتي رهان الحكومة الجزائرية على استغلال الثروات المنجمية في البلاد، من أجل توفير مصدر جديد للخزينة العمومية وتعويض خسائر النفط بعد سنوات من الإهمال لتلك الثروات وتغيب متعمد من طرف المخططات الاقتصادية السابقة، خاصة خلال ما كان يعرف بـ"سنوات الأريحية المالية للنفط".

ويأتي رهان الحكومة الجزائرية على استغلال الثروات المنجمية في البلاد، من أجل توفير مصدر جديد للخزينة العمومية وتعويض خسائر النفط بعد سنوات من الإهمال لتلك الثروات وتغيب متعمد من طرف المخططات الاقتصادية السابقة، خاصة خلال ما كان يعرف بـ"سنوات الأريحية المالية للنفط".

ويأتي رهان الحكومة الجزائرية على استغلال الثروات المنجمية في البلاد، من أجل توفير مصدر جديد للخزينة العمومية وتعويض خسائر النفط بعد سنوات من الإهمال لتلك الثروات وتغيب متعمد من طرف المخططات الاقتصادية السابقة، خاصة خلال ما كان يعرف بـ"سنوات الأريحية المالية للنفط".

ويأتي رهان الحكومة الجزائرية على استغلال الثروات المنجمية في البلاد، من أجل توفير مصدر جديد للخزينة العمومية وتعويض خسائر النفط بعد سنوات من الإهمال لتلك الثروات وتغيب متعمد من طرف المخططات الاقتصادية السابقة، خاصة خلال ما كان يعرف بـ"سنوات الأريحية المالية للنفط".

ويأتي رهان الحكومة الجزائرية على استغلال الثروات المنجمية في البلاد، من أجل توفير مصدر جديد للخزينة العمومية وتعويض خسائر النفط بعد سنوات من الإهمال لتلك الثروات وتغيب متعمد من طرف المخططات الاقتصادية السابقة، خاصة خلال ما كان يعرف بـ"سنوات الأريحية المالية للنفط".

ويأتي رهان الحكومة الجزائرية على استغلال الثروات المنجمية في البلاد، من أجل توفير مصدر جديد للخزينة العمومية وتعويض خسائر النفط بعد سنوات من الإهمال لتلك الثروات وتغيب متعمد من طرف المخططات الاقتصادية السابقة، خاصة خلال ما كان يعرف بـ"سنوات الأريحية المالية للنفط".

ويأتي رهان الحكومة الجزائرية على استغلال الثروات المنجمية في البلاد، من أجل توفير مصدر جديد للخزينة العمومية وتعويض خسائر النفط بعد سنوات من الإهمال لتلك الثروات وتغيب متعمد من طرف المخططات الاقتصادية السابقة، خاصة خلال ما كان يعرف بـ"سنوات الأريحية المالية للنفط".

## الشركات الحكومية الجزائرية تحصي خسائرها من الوباء

الجزائر - أكد رئيس الوزراء الجزائري عبدالعزيز جراد السبت أن التدابير الاحترازية المتخذة لكبح انتشار فيروس كورونا المستجد تسببت في خسائر كبيرة باقتصاد البلاد التي تعاني أيضاً من تراجع أسعار النفط.

وقال جراد إن "الجزائر تشهد ضعفاً اقتصادياً صعباً وغير مسبوق نتيجة عوامل عدة، خصوصاً الأزمة الهيكلية الموروثة من الحكومة السابقة، وانهيار أسعار المحروقات، وأخيراً الأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد -19".

وجاءت تصريحاته خلال اجتماع للحكومة مع الشركاء الاجتماعيين

ووزير المال أيمن بن عبد الرحمن أن خسائر الشركات العمومية تجاوزت 879 مليون يورو، في وقت لم يتم بعد تحديد خسائر القطاع الخاص.

ونسبت وكالة الأنباء الرسمية الجزائرية عن الوزير قوله إن "هذه الخسائر سُجّلت خصوصاً لدى الشركات في قطاعي النقل نحو 135 مليون يورو والطاقة حوالي 188 مليون يورو.

وكانت الحكومة الجزائرية أعلنت مطلع مايو تقليص موازنة التسبير الحكومية إلى النصف بسبب الأزمة المالية الشديدة التي تُهدد البلاد نتيجة